PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Watan**
DATE:	**20-August-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**220,000**
TITLE :	**Monopolization…A Path towards Chaos and Consumer Deception**
PAGE:	**08**
ARTICLE TYPE:	**Health Corporate News**
REPORTER:	**Salah Ibrahim**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

PRESS CLIPPING SHEET

«الوطن» تفتح الملف «المسكوت عنه» على مدار سنوات الفساد الطويلة

الاحتكار.. خريطة الفوضى و«الضحك على المستهلك»

أن تتبنى دولة ما نظريات الاقتصاد الحر وتعتمد آليات العرض والطلب كمحرك رئيسي، فهذا لا يعني بالضرورة أن تترك السلطات الحبل على الغارب لكل من أراد أن يربح. ولا يعني بالضرورة أيضاً تطبيق المقولة الشهيرة «دعه يعمل دعه يمر». ولا خلاف على أن الاقتصاد الحر وإدارة السوق وفقاً لآليات وقوى العرض والطلب لا يمكن أن يكونا بمعزل عن وضع ضوابط وقيود من شأنها كبح جماح قوى الاقتصاد، وضمان عدم انفلاتها، ومن ثم ضمان عدم توحش العاملين في السوق سواء كانوا تجاراً أو منتجين أو غيرهما. ولا خلاف أيضاً على أن من بين هذه القواعد وجود كيانات وأجهزة تتمكن الحكومة عن طريقها من ضبط إيقاع السوق. ولما كان النظام الاقتصادي لمصر قبل ٢٥ يناير، مشوهاً بدرجة لا يمكن معها الجزم بأنه كان نظاماً يعمل وفقاً لآليات السوق الحرة، فإن ظهور الاحتكارات وسيطرة حفنة من الأفراد ذوي النفوذ على قطاعات بعينها كان أمراً طبيعياً ومنطقياً في وقته. صحيح أن إنشاء كيان مثل جهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار في ٢٠٠٥ كان خطوة إيجابية، لكن نفوذ المسيطرين ومن سماهم تقرير البنك الدولي «شركات النفوذ السياسي»، فضلاً عن رخاوة القوانين والدولة أدتا في النهاية إلى تحويل الجهاز إلى مجرد أداة معطلة لسنوات. الواقع والقانون يقولان ليس كل منتج أو تاجر يتمتع بوضع مسيطر يصبح متهماً، لكن التشريع يتهم صراحة من يستغل هذا الوضع ضد منافسيه بممارسة احتكارية تحول دون استفادة نظرائه، ومن ثم المستهلك من المزايا التنافسية. وعلى الرغم من تعريق قانون جهاز حماية المنافسة بين الشركات المسيطرة أو تلك التي تمتلك وضعاً مسيطراً بحصة سوقية أكبر، وبين تلك التي تقوم «بممارسات احتكارية»، فإن هذا الخط، الهلامي، عادة ما يتلاشى في كثير من الأوقات. لذا حاولت «الوطن» في السطور التالية رصد أبرز المحتكرين أو الشركات صاحبة السيطرة الأكبر في السوق المصرية خاصة بعد إحالة «النساجون الشرقيون» للنيابة العامة بتهمة الاحتكار.

صالح إبراهيم

٤ شركات أجنبية تملك ٨٦٪ من سوق الأسمنت.. و«عز» ملك «الحديد».. و١٠ شركات أدوية تستحوذ على ٥٠٪ من المبيعات

٣ شركات تنازع الحكومة السيطرة على سوق السجائر.. و«صافولا» اللاعب الأكبر في قطاع السكر.. و«رضوان» تسيطر على «اللحوم المستوردة».. و«جهينة» على ٦٠٪ من سوق الألبان

كتب - صالح إبراهيم:

فاجأ جهاز «حماية المنافسة ومنع الاحتكار» مجتمع الأعمال بقراره، أمس الأول، إحالة مجموعة «النساجون الشرقيون» إلى النيابة العامة بتهمة القيام بممارسات احتكارية، وهو القرار الذي اتخذه مجلس إدارة الجهاز بالإجماع، بعد ثبوت اتفاق المجموعة حصرياً مع عدد من موزعي السجاد الميكانيكي على عدم توزيع منتجات أي من الشركات المنافسة لها. قضية «النساجون الشرقيون» أعادت إلى الأذهان ملف الاحتكارات الكبرى، والشركات المسيطرة على السوق، مع التأكيد على أن السيطرة على حصص «حاكمة» في الأسواق لا تعد جريمة في ذاتها، لكن الممارسات الاحتكارية التي قد تترتب على تلك السيطرة هي الجريمة.

الحديث عن خريطة الاحتكار في مصر لا يمكن قصره على منتج أو فرد بعينه، لكن منتجات وسلعاً وأفراداً بعينهم ارتبطت أسماؤهم بمسمى ومفهوم «الاحتكار»، وربما كان أحمد عز، الأمين السابق للتنظيم في الحزب الوطني المنحل وصاحب مجموعة «العز للصلب»، المفرج عنه قبل أشهر، هو الأكثر شهرة في منظومة الاحتكار، فالرجل كان يستحوذ من خلال مجموعته على نحو ١٨٪ من سوق الحديد في مصر، لكن تلك النسبة انخفضت إلى ما يقارب ٥٠٪ عقب هجوم واردات الحديد التركية والأوكرانية والصينية، التي وصلت إلى ٥٠٠ ألف طن في النصف الأول من العام الحالي.

ويمكن القول إن دخول «عز» السجن عقب الإطاحة بمبارك كان ضمن الأسباب الرئيسية التي قلصت نفوذ مجموعته فترة وجيزة، لكن هذا لا يمنع أنها لا تزال الأقوى في السوق حتى الآن، فيما تأتي مجموعة «بشاي» للصلب في المرتبة الثانية باستحواذ يصل إلى ٣٠٪، تتبعها مجموعة السويس للصلب المملوكة لرجل الأعمال جمال الجارحي، ثم مجموعة حديد المصريين المملوكة لرجل الأعمال أحمد أبوهشيمة.

وعلى الرغم من زيادة نسبة واردات الحديد المستورد عقب الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨، وإزالة الرسوم الجمركية عن الواردات، فإن الحصص السوقية للشركات المحلية لم تتأثر بالنسبة التي يمكن معها القول بأنها فقدت سيطرتها على الأسواق، بل من المتوقع أن تزداد تلك السيطرة بشكل أكبر الفترة المقبلة في ظل الحديث عن سعي الحكومة ممثلة في وزارتي الصناعة والمالية لفرض رسوم جمركية بواقع ٣٠٪ على الحديد المستورد، بناء على طلب تقدمت به غرفة الصناعات المعدنية باتحاد الصناعات قبل عدة أشهر.

وبعيداً عن قطاع الحديد، فإن قطاعاً حيوياً آخر يشهد سيطرة واضحة من قبل مجموعة من الشركات لا تتعدى ٤ شركات، جميعها أجنبية، وهو قطاع الأسمنت، وتأتي شركتا «لافارج» الفرنسية ومجموعة «السويس» على رأس الشركات المسيطرة على سوق الأسمنت، فالشركة الأولى التي اشترت شركات بني سويف والإسكندرية والمصرية للأسمنت، والشركة الثانية التي استحوذت على شركات السويس وبورتلاند حلوان وطرة للأسمنت، تسيطران وحدهما على ٦٥٪ من إجمالي السوق المحلية، بينما تستحوذ شركتا «سيمور» البرتغالية و«سيمبكس» المكسيكية على ٢٢٪، وتتوزع الحصة المتبقية على باقي الشركات المحلية التي تضم شركة واحدة حكومية، هي القومية للأسمنت، التي حققت خسائر بالغة في العام الأخير.

وفي قطاع الصناعات الغذائية، تأتي شركة «صافولا» السعودية التي تمتلك أكبر مجمع تكرير للسكر بالعين السخنة في مقدمة الشركات المسيطرة على سوق السكر في مصر، تليها شركة «النوران للسكر» التي تعتبر هي الأخرى من كبار اللاعبين الرئيسيين في السوق. وليس خافياً أن شركة «واكاكس» المملوكة لرجل الأعمال السكندري، رئيس اتحاد الغرفة التجارية، أحمد الوكيل، تأتي ضمن كبار الشركات المسيطرة على سوق السكر بشكل خاص والسلع الغذائية بشكل عام.

مخاوف من استغلال سيطرة الكبار على السوق

أبرز الشركات المسيطرة في الأسواق المصرية

١ - «عز» تسيطر على أكثر من ٥٥٪ من سوق الحديد.
٢ - «جهينة» تستحوذ على نحو ٦٠٪ من سوق الألبان.
٣ - «كير سيرفيس» تسيطر على نحو ٥٠٪ من سوق خدمات الأمن والحراسة الخاصة.
٤ - «النساجون الشرقيون» تسيطر على نحو ٩٠٪ من سوق السجاد في مصر (وفقاً لبيانات جهاز حماية المنافسة).
٥ - «الشرقية للدخان» تستحوذ على أكثر من ٦٠٪ من سوق السجائر في مصر.
٦ - شركات «جلاكسو سميث وذوفارتس وسانوفي» تسيطر على ٥٠٪ من مبيعات الأدوية في مصر.
٧ - شركتا «لافارج» و«السويس» تسيطران على نحو ٦٥٪ من سوق الأسمنت.

الحديث عن السيطرة في سوق السلع الغذائية ينطبق على شركة «جهينة» المملوكة لرجل الأعمال صفوان ثابت، وتستحوذ وحدها على ٦٠٪ تقريباً من سوق الألبان، تليها شركة «بيتي» التي استحوذت عليها مجموعة «المراعي» السعودية، وتسعى بدورها إلى الاستحواذ على حصة أكبر من السوق تصل إلى ٢٥٪ خلال الفترة المقبلة. أما في قطاع اللحوم، فتأتي شركة «فريجو فوود» على رأس الشركات المستوردة للحوم من الهند. ويعتبر رئيس رابطة مستوردي اللحوم الدكتور علاء رضوان واحداً من كبار المسيطرين على سوق اللحوم في مصر.

قطاع الدواجن كان له نصيب كبير من عملية الاحتكار، ما جعله ملفاً رئيسياً ضمن ملفات جهاز «حماية المنافسة»، الذي قام بدوره بإحالة ٢٤ شركة عاملة في مجال الدواجن إلى النائب العام قبل سنة ونصف السنة تقريباً بتهمة الاحتكار. وتعد شركات «القاهرة للدواجن» و«الإسماعيلية مصر للدواجن»، و«الوادي - المنصورة»، على رأس الشركات الكبرى المسيطرة على السوق، فيما تعد شركة «ساديا» البرازيلية أكبر مورد للدواجن المستوردة.

وفي قطاع الصناعات الدوائية، تكشف دراسة سابقة أعدها قطاع البحوث والدراسات بالبنك الأهلي عن سيطرة عشر شركات فقط، منها ٦ شركات أجنبية متعددة الجنسيات، و٤ من شركات القطاع الخاص المحلية، على نحو ٥٠٪ من المبيعات. وتعد شركة «جلاكسو سميث كلاين» أكبر الشركات الخاصة العاملة في صناعة الأدوية في مصر، وتبلغ حصتها من سوق القطاع الخاص نحو ٧,٥٪ من إجمالي مبيعات القطاع الخاص في مصر. وتأتي شركة «نوفارتس» في المركز الثاني بحصة سوقية بلغت نحو ٦,٧٪ ثم شركة «سانوفي» بحصة بلغت نحو ٦,٣٪.

ويمكن القول إن شركة «سولفاي» التي اشترت شركة الإسكندرية لكربونات الصوديوم الحكومية سابقاً، تعد الشركة الوحيدة المسيطرة على سوق خامة كربونات الصوديوم أو «الصودا آش» التي تعد الخامة الرئيسية في صناعة الزجاج، حيث تستحوذ الشركة على أكثر من ٤٠٪ تقريباً من السوق، في حين يحتكر أحد كبار التجار عملية استيراد تلك الخامة من الخارج لسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك.

السيطرة والاحتكار لا يقتصران على القطاع الخاص وحده، إذ تعتبر «الشركة الشرقية للدخان» الحكومية، المحتكر الرئيسي لتصنيع السجائر والدخان في مصر، فالشركة تحتكر منذ نشأتها إنتاج ١٠٠٪ من سوق السجائر، إلا أن تلك النسبة تقلصت نسبياً بعد دخول عدد من الشركات الأجنبية في سوق السجائر، وعلى رأسها «بريتش أميركان توباكو»، و«فيليب موريس»، و«جابان توباكو»، التي بدأت في إنتاج سجائر داخل مصر، لكن كل ذلك يتم في مصانع الشرقية للدخان، وتحت إشرافها.

وتأتي شركة «كير سيرفيس» لخدمات الأمن والحراسة على رأس قائمة الشركات المسيطرة على السوق في تقديم خدمات الأمن والصيانة والنظافة وغيرها من الخدمات التي تندرج تحت اسم life support حيث تستحوذ الشركة على ٦٠٪ من السوق، فيما تتنازعها الأن في تلك الحصة شركة «فالكون» التي بدأت العمل في مجال نقل الأموال وتوسعت لتشمل على عمليات تأمين المنشآت الحكومية بما فيها الجامعات مؤخراً، بينما تظهر شركات مثل «G4S» ضمن قائمة كبار اللاعبين في سوق شركات الحراسة بجانب أسماء أخرى مثل «كوبن سيرفيس» و«سيكيورينس» و«سيد سيرفس».

ويمكن القول إنه على الرغم من وجود جهاز «حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية» ومحاولاته المكثفة لضبط الأسواق وسعيه لمواجهة أي ممارسات ضارة بالمنافسة، فإن الواقع الحالي، الذي يشير إلى وجود ارتفاعات «غير مبررة» في الأسعار، يؤكد أن الجهاز لم يزل أمامه الكثير لضبط المنظومة الحالية.